



كيفية السحب من البطاقة الوطنية لمرتكبي المخالفات التدليسية FNAIF



ما يجب معرفته عن التدابير التسهيلية للسحب من البطاقة

- بالنسبة للمتعاملين المسجلين بمخالفة عدم إيداع الحسابات الاجتماعية والذين لم تصدر في شأنهم أحكام قضائية، تُمنح لهم شهادة إدارية و/أو شهادة إثبات تحرير محاضر من طرف المديرية الولائية للتجارة، لإدراجها في ملف التسوية.
- يمكن للمتعاملين الاقتصاديين المسجلين بمخالفة عدم إيداع الحسابات الاجتماعية، توجيه طلبات تسوية وضعياتهم مباشرة إلى مصالح المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش.
- يستفيد المتعاملون الاقتصاديون الذين باشروا عملية التجارة الخارجية قبل تسجيلهم في من ترخيص استثنائي بعد تقديمهم للوثائق الثبوتية.

في حالات المخالفات المرتبطة بممارسة نشاط تجاري قار دون حيازة محل تجاري، ممارسة نشاط تجاري بسجل تجاري منتهي الصلاحية ومخالفة عدم تعديل بيانات السجل التجاري

- طلب السحب من البطاقة ؛
- نسخة من الحكم القضائي النهائي مع وصل تسديد الغرامة المنطوق بها ؛
- محضر المعاينة الميدانية للمحل التجاري المعد من طرف أعوان الرقابة أو نسخة من شطب السجل التجاري.

في حالات مخالفات عدم الفوترة، الممارسات التجارية غير الشرعية، الممارسات التجارية التدليسية والمضاربة غير المشروعة

- طلب السحب من البطاقة ؛
- نسخة من الحكم القضائي النهائي مع وصل تسديد الغرامة ؛
- أما في حالة صدور قرارات قضائية غير نهائية، يتم تسوية الوضعية من خلال تقديم :

- ◆ نسخة من القرار القضائي.
- ◆ نسخة من شهادة الطعن بالنقض.
- ◆ التعهد بالالتزام والامتنال للأحكام القضائية النهائية فور صدورها، وفق النموذج المعمول به.



في حالة الشركات المنحلة

- طلب السحب من البطاقية ؛
- نسخة من عقد حل الشركة المودع لدى السجل التجاري أو نسخة من الحكم القضائي المتضمن حل الشركة ؛
- نسخة من الحكم القضائي أو شهادة إثبات تحرير محضر رسمي باخالفه محل طلب التسجيل في البطاقية والمسلمة من قبل مصالح المديرية الولائية للتجارة.

في حالة الشركات التي تم تغيير ممثلها القانوني

- طلب السحب من البطاقية ؛
- نسخة من عقد موثق الذي يعدل القانون الأساسي المودع لدى السجل التجاري ؛
- نسخة من الحكم القضائي أو شهادة إثبات تحرير محضر رسمي باخالفه محل طلب التسجيل في الفترة التي كان صاحب الطلب يتولى تسيير الشركة.

العقوبات

- الاستبعاد من الاستفادة من الامتيازات الجبائية والجمركية المرتبطة بترقية الاستثمار ؛
- الاستبعاد من الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من الإدارات الجبائية والجمركية والإدارة المكلفة بالتجارة ؛
- الاستبعاد من المناقصة في الصفقات العمومية ؛
- الاستبعاد من عمليات التجارة الخارجية.

السحب من البطاقية

في حالة المخالفة الموصوفة بعدم إيداع الحسابات الاجتماعية للشركات

- طلب السحب من البطاقية ؛
- شهادات إيداع الحسابات الاجتماعية بالنسبة للسنوات المالية التي صدرت فيها أحكام قضائية ؛
- شهادة إثبات تحرير محاضر رسمية (بالنسبة للسنوات المالية التي لم يصدر بخصوصها أحكام قضائية، تُمنح هذه الشهادة من طرف مصالح مديرية التجارة وفق النموذج المعمول به) ؛
- شهادة إيداع الحسابات الاجتماعية للسنة المالية الأخيرة.

الإطار التشريعي والتنظيمي

- المادة 13 من الامر رقم 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ؛
- المادتين 29 و 30 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ؛
- المادتين 74 و 82 من القانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، المتضمن قانون المالية لسنة 2021 ؛
- المادة 76 من القانون رقم 23-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 2023، المتضمن قانون المالية لسنة 2024 ؛
- المرسوم التنفيذي رقم 13-84 المؤرخ في 06 فيفري 2013 يحدد كليات تنظيم وتسير البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش، المعدل والمتمم.

ما هي مخالفات التجارة المعنية

بالسحب في البطاقية ؟

- مخالفة عدم الفوترة عندما يفوق مبلغ عدم الفوترة عتبة 1.000.000 دج ؛
- ممارسات تجارية غير شرعية ؛
- ممارسات تجارية تدلّسية ؛
- ممارسة نشاط تجاري قار دون حيازة محل تجاري ؛
- ممارسة نشاط تجاري بسجل تجاري منتهي الصلاحية ؛
- عدم تعديل بيانات السجل التجاري ؛
- المضاربة غير المشروعة.